المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

تعزيز التنافسية في قطاع الأعمال ودوره في دعم التنمية الاقتصادية: سلطنة عُمان نموذجاً

الباحث: محمد بن سالم بن ناصر السناني

إشراف:

الدكتور مات

محاضر جامعي
مركز دراسات الشريعة

الرقم الرسمي لـ UKM: 03 8921 5555

دكتور. مات نور مات زين، دكتوراه، محاضر أول في مركز الدراسات الشرعية، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة كيبانجسان ماليزيا.

حصل على بكالوريوس الشريعة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وماجستير الشريعة من كلية الدراسات الإسلامية
UKM

ودكتوراه الفلسفة في مجال قانون العقود الإسلامية من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

الدكتور ون ذوالكفل

دكتور. وان ذو الكفل بن وان حسن

محاضر جامعي
مركز دراسة الصور الجامعية

الرقم الرسمي لـ UKM: 03 8921 5555

الاسم: د. وان ذو الكفل بن وان حسن الكلية: مركز الصور الجامعي، جامعة كيبانجسان ماليزيا

مجال الخبرة:
دراسة الفتوى والمذهب وفكر الإمام الشافعي الهاتف المحمول: ٠١٩-٩٤٧٤٣٤٤ (المكتب): ٠٣- ٨٩٢١ ٦٨٩٩

البريد الإلكترونيwenzoul@ukm .edu.my

https://ukmsarjana.ukm.my/main/muatturun_cv/SzAwNjM3Mg==

https://ukmsarjana.ukm.my/main/muatturun_cv/SzAxNDY2Ng==

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

الملخص

بسبب التطور التكنولوجي الملحوظ؛ شهد العالم اهتمام كبير في مجالات قطاع الاعمال والتنافسية بين الشركات والمنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها، الأمر الذي انعكس بصورة ملحوظة على التنمية الاقتصادية للدول. وقد شهدت سلطنة عُمان العديد من التغييرات الاقتصادية والتكنولوجيا التي حتَّمت عليها تكثيف الجهود الساعية إلى تطوير قطاع الاعمال، وتعمل على تحقيق بنود رؤية ٢٠٤٠ التي تتمحور حول تطوير قطاع الاعمال المحلي ليصبح القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية. هدف البحث الحالي الى توضيح دور قطاع الاعمال في تعزيز التنافسية ودعم التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان. استند الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناقش وتتمحور حول متغيرات الدراسة لا سيما في سلطنة عُمان. تشهد سلطنة عُمان التغييرات الاقتصادية والتكنولوجيا في الوقت الراهن وتعمل على تحقيق بنود رؤية ٢٠٤٠ التي تتمحور حول تطوير قطاع الاعمال المحلي ليصبح القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية.

تبين من خلال نتائج الدراسات السابقة ان هناك ضعف في قدرة السوق العماني على اغتنام الفرص التي تعزز التنافسية بسبب تحكم الحكومة في عدد من الانشطة الاقتصادية المتاحة للاستثمار وتنفيذ المشاريع المحلية. كما ان هناك فجوة واضحة في الدراسات التي تحتوي على متغيرات البحث الحالي، لذلك سيكون بحثنا بمثابة ثروة معلوماتية تفيد الباحثين والاكاديميين الاخرين. يهدف البحث الحالي الى توضيح دور قطاع الاعمال في تعزيز التنافسية ودعم التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان. لذلك سيقوم الباحث بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة العربية والاجنبية التي تناقش متغيرات البحث للاستناد على المعلومات القيمة والثرية التي تدعم بحثنا الحالي.

الكلمات المفتاحية: *التنمية الاقتصادية، التنافسية، قطاع الاعمال، المشاريع المحلية، الاستثمار، الانشطة الاقتصادية*

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

Abstract

Due to the remarkable technological development, the world has witnessed great interest in the areas of the business sector and competition between companies and organizations of all types and sizes. Therefore, this has a significant impact on the economic development of countries. The Sultanate of Oman is currently witnessing a huge economic and technological changes that and working to achieve the provisions of Vision 2040, which revolves around developing the local business sector to become the basic base for economic development. Therefore, this research aimed to clarify the role of the business sector in enhancing competitiveness and supporting economic development in the Sultanate of Oman. The researcher will rely on a group of previous studies that discuss and focus on the variables of the study, especially in the Sultanate of Oman.

The results of previous studies found that there is a weakness in the ability of the Omani market to seize opportunities that enhance competitiveness due to the government's control over a number of economic activities available for investment and implementation of local projects. There is also a clear gap in studies that contain the variables of the current research, so our research will be a wealth of information that will benefit other researchers and academics. The current research aims to clarify the role of the business sector in enhancing competitiveness and supporting economic development in the Sultanate of Oman. Therefore, the researcher will rely on a group of previous Arab and foreign studies that discuss the research variables to rely on valuable and rich information that supports our current research.

Keywords: *economic development, competitiveness, business sector, local projects, investment, economic activities*

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

١. المقدمة

يشهد العالم تغيرات فنية واقتصادية هائلة، ولكي تتمكن المؤسسات من البقاء والنمو، يتعين عليها أن تتكيف مع التغيرات التي تعمل على تحسين وضعها المالي والاقتصادي والتنافسي فيما بينها. وهذا يدعو المؤسسات إلى السعي نحو التنافسية في قطاع الأعمال، مما يؤهلها لخلق مكانة في البيئة واكتساب القدرة التنافسية فيما بينها. لقد أدى التطور والبحث عن الموارد الأكثر تقدماً إلى زيادة الطلب على المعلومات، ولكن المؤسسات تحاول أيضا إثبات قدرتها على البقاء والنمو (أبو راشد، ٢٠٢١).

يتعين على المؤسسات أن تراقب عن كثب تطور بعض المتغيرات التي تؤثر عليها وعلى شركائها البيئيين بشكل كبير. إن المنظمة التي تراقب بيئتها بشكل فعال قد تتنبأ بالتطورات وتتكيف معها بشكل أفضل. إحدى ال أفكار الشائعة هي أن البيئة ليست مصدرًا للقضايا والقيود فحسب، بل يمكنها أيضًا تقديم الفرص. ووفقا لعبد ربه (٢٠١٣)، يحتاج المهتمون بالاقتصاد إلى الوصول إلى المعلومات ذات الصلة من أجل البحث عنها ومعالجتها وتحليلها.

ونظراً للتوسع المطرد لظاهرة العولمة، وما نتج عنه من انفتاح الأسواق، وإزالة القيود على الخدمات وعوامل الإنتاج، والثورة التكنولوجية في قطاع المعلومات والاتصالات، والاهتمام المتزايد بالتكامل الاقتصادي، شهدت العقود الثلاثة الماضية تغييرات كبيرة في قطاعات الأعمال. كل هذه التغيرات ساهمت بشكل كبير في رفع مستوى المنافسة بين المنظمات، مما شجعها على العمل على تحسين قدراتها التنافسية التي تعتبر المؤشرات الأولية لنجاح المنظمة أو فشلها، والحصول على مقومات الثبات في العمل. مواجهة المنافسة الشديدة من خلال تحديد الظروف المناسبة في صناعتهم وتحقيق أهداف الربحية والنمو والتوسع وامتلاك عوامل التميز التنافسي أيضاً يعتبر أمر في غاية الاهمية. وبما أنها تعكس مستوى المنافسة والتصادم بينهما، فإن التنافسية ظاهرة تفصل بين قطاعات الأعمال، وخاصة الصناعية منها، ولذلك فإن القدرة التنافسية العالية ضرورية للصمود في وجه المنافسين (بن جروة، ٢٠٢٠).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

ولكي تظل هذه الشركات والقطاعات قادرة على المنافسة، يجب عليها التكيف مع الاحتياجات والتفضيلات المتغيرة لعملائها، فضلا عن المنافسة الشديدة بين قطاعات الأعمال. في اقتصاد اليوم، تعد المهارات البشرية والمدخلات العلمية والتكنولوجية هي المصادر الرئيسية للنجاح بحكم وظيفتها في خلق الميزة التنافسية سواء محليا أو دوليا (بوفلفل، ٢٠١٨). ومن أجل تحسين قدراتها التنافسية، واكتساب ميزة على المنافسين، وضمان بقائها ونموها في الأسواق، يجب على المنظمة الآن التكيف مع هذه التغييرات من خلال الاعتماد على الميزة التنافسية كمقياس للقوة الاقتصادية. تتأثر القدرة التنافسية للمؤسسات في السوق العُماني بعدد من العناصر الحاسمة، أهمها قدرتها على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة. وهذا يستدعي قدرتهم على التكيف بسرعة وفعالية مع متطلبات المستهلكين المتغيرة وظروف السوق. لذلك، تحتاج المنظمات أيضًا إلى تجاوز تقنيات الإدارة التقليدية من أجل تحقيق التميز في أدائها ومنتجاتها من خلال الابتكار والتطوير المستمر (اليزيدي، ٢٠٢٤).

هناك العديد من المتغيرات الهامة التي تؤثر على قدرة المؤسسات على المنافسة في السوق العماني. يتعلق الأمر أولاً بقدرتها على التكيف مع متطلبات سوق العمل. وهذا يعني أنه يجب أن يكون قادرًا على التكيف بسرعة ونجاح مع التغيرات في السوق واحتياجات العملاء. ويجب على المؤسسات أيضًا أن تسعى جاهدة لتحقيق التميز في الأداء من خلال الابتكار والتطوير المستمر. وبالتالي تكون بحاجة إلى تجاوز تقنيات الإدارة التقليدية والبحث باستمرار عن كل ما هو متطور في مجال الإدارة (ياسين، ٢٠١٨).

بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى في المنطقة، توفر سلطنة عُمان تكاليف أعمال تنافسية. ومن حيث التأثير المشترك لمكونات الأعمال عالية التكلفة، مثل العمالة والمرافق والنقل وتكاليف التمويل والضرائب، يصنف البنك الدولي سلطنة عمان كواحدة من أكثر الدول فعالية من حيث التكلفة في الشرق الأوسط (الموقع الرسمي لوزارة التجارة والصناعة وتشجيع الاستثمار، ٢٠٢٣).

٢. مشكلة البحث وتساؤلاته

في هذه الأيام، تشغل القدرة التنافسية مساحة كبيرة وأهمية كبيرة في المؤسسات. إنه يعمل في بيئة معقدة وغير مؤكدة ومتقلبة ومتغيرة للغاية. تسعى المنظمات جاهدة لتحقيق التميز في مواجهة التعقيد وعدم اليقين من خلال الاستفادة من مواردها وقدراتها لتعزيز وتحسين الأداء. كما أنها تهدف أيضًا إلى اكتساب ميزة تنافسية

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

لتأمين فرصة أساسية لتحقيق ربحية مستمرة مقارنة بمنافسيها، وبالتالي تعزيز مكانتها في السوق وزيادة حصصها في السوق (بو حسان, ٢٠١٩).

إن تنفيذ الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأكثر تنافسية وكفاءة للموارد المتاحة محلياً للموارد المتاحة محلياً لخلق فرص عمل لائقة ورفع مستوى النشاط الاقتصادي واستدامته في المجتمع المحلي يتطلب مشاركة محلية من القطاعين العام والخاص والأهلي ومنظمات المجتمع وأصحاب المصلحة المحليين. لقد أثبتت تجارب سلطنة عمان المحلية والعالمية أن القطاع الخاص قد يكون القوة الأساسية وراء التنمية الاقتصادية المحلية، مما يعني أن المساعدة والمشاركة الحكومية لم تعد كافية لهذا الغرض (علي، ٢٠٢٠). قد تتلقى المراحل الأولى من التنمية المحلية بعض المساعدة من الحكومة، لكن قوى السوق التي تدعمها الحوافز الحكومية هي المسؤولة في نهاية المطاف عن دفع التنمية المحلية إلى الأمام. واستناداً إلى ذلك، سعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على معرفة دور تنافسية قطاع الأعمال في دعم التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان. وذلك من خلال الاجابة على السؤاليين التاليين:

١. ما دور تنافسية قطاع الأعمال في دعم التنمية الاقتصادية العُمانية؟
٢. ما مظاهر تنافسية قطاع الأعمال في سلطنة عُمان؟

٣. أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى معرفة دور تنافسية قطاع الأعمال في دعم التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان. وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

- معرفة دور تنافسية قطاع الأعمال في دعم التنمية الاقتصادية العُمانية.
- توضيح مظاهر تنافسية قطاع الأعمال في سلطنة عُمان.

٤. أهمية البحث

تتجلى أهمية الدراسة في الدور المتوقع لقطاع الاعمال في تعزيز التنافسية بين المؤسسات ودعم التنمية الاقتصادية، وتظهر هذه الأهمية في عدة جوانب منها:

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

- الحاجة لتحسين قطاعات الأعمال لتواكب التطورات التقنية الحديثة والتقدم المعرفي المتزايد في مجالات التنافسية بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية.
- تسليط الضوء على أهمية قطاعات الأعمال العامة والخاصة في المؤسسات جميعها، وتقديم معرفة حول مدى استفادة هذه المؤسسات من تعزيز مظاهر التنافسية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية العُمانية.
- توفير معلومات لأصحاب القرار ووأصحاب المصالح حول كيفية ضمان نجاح قطاع الأعمال العُماني لتعزيز التنافسية ودعم التنمية الاقتصادية.

توجيه الباحثين لإجراء دراسات جديدة باستخدام الأدوات الدراسية الحالية، حيث يمكن أن تكون الدراسة الحالية حافزاً لإجراء بحوث إضافية.

٥. الإطار النظري

٥,١ التنافسية في قطاع الأعمال: مفهومها وأهميتها

نظراً للانتشار الواضح لظاهرة العولمة، وما نتج عنه من انفتاح الأسواق، وإزالة القيود على الخدمات وعوامل الإنتاج، والثورة التكنولوجية في قطاع المعلومات والاتصالات، والاهتمام المتزايد بالتكامل الاقتصادي لما له من فوائد، شهدت العقود الثلاثة الماضية تغييرات كبيرة في قطاعات الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، كان لكل هذه التغييرات تأثير كبير على مدى شدة التنافس بين المنظمات، مما اضطرها إلى العمل على تحسين قدراتها التنافسية التي تعتبر المؤشرات الأولية للنجاح أو الفشل واكتساب عناصر المرونة في مواجهة الضغوط الشديدة. المنافسة من خلال تحديد الظروف المناسبة في صناعتهم وتحقيق أهداف النمو والربحية. النمو ووجود العناصر التي تسمح بالتمايز التنافسي (سالم، ٢٠٢١).

ولكي تظل هذه الشركات والقطاعات قادرة على المنافسة، يجب عليها التكيف مع الاحتياجات والتفضيلات المتغيرة لعملائها بالإضافة إلى المنافسة الشديدة بين قطاعات الأعمال. في اقتصاد اليوم، تعد المهارات البشرية والمدخلات العلمية والتكنولوجية هي المصادر الرئيسية للناتج. والعقلية بحكم وظيفتها في خلق الميزة التنافسية سواء محليا أو دوليا (بوفلفل، ٢٠١٨). ومن أجل تحسين قدراتها التنافسية، واكتساب ميزة على المنافسين، وضمان بقائها واستمراريتها في الأسواق، يجب على المنظمة الآن التكيف مع هذه التغييرات من خلال الاعتماد على الميزة التنافسية كمقياس للقوة الاقتصادية (عبد الله، ٢٠٢١).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

لقد أصبح من الأهمية بمكان بالنسبة لقطاعات الأعمال أن تدرك وتواكب تأثيرها على المجتمع في عالم تحدده الأزمات الاقتصادية والعولمة. ونظراً للتغيرات التي طرأت على طبيعة قطاعات الأعمال وسعيها لخلق بيئة تنافسية قادرة على التعامل مع التقدم السريع في الجوانب الإدارية والتكنولوجية والاقتصادية، لم تعد قطاعات الأعمال يتم تقييمها فقط على أساس ربحيتها ومركزها المالي (فلاق، ٢٠١٦).

جميع التغييرات التي تحدث في بيئتهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لها أيضًا تأثير على مؤسسات الشركات اليوم. ومع اتجاهات العولمة وغيرها من العوامل التي تشكل تحديا خطيرا لنموذج الأعمال التقليدي، فإن قطاع الأعمال اليوم يحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى. إذ تسعى لمواكبتها من خلال نهج استباقي يمكنها من التفوق على المنافسين وتحقيق التميز في المجتمع، فإن الأمر لا يقف عند حدود التأثير حيث استمر في إحداث تأثير كبير على المجتمع كمورد لأهم مدخلاته الحيوية ومنفذ لنتائجه (صوفي، ٢٠١٩).

ثلاثة محاور تشكل نماذج أعمال القطاع العام. وتشكل القدرات الاستشرافية، والتي تشمل القدرات الديناميكية، والحساسية الاستراتيجية، والتعلم الذاتي. أما المحور الثاني فهو قدرات التحول الرقمي، بما في ذلك المواءمة المبتكرة والبنية التحتية والقيادة الرقمية والمهارات المبتكرة. وتشكل القدرات التنظيمية، والتي تتمثل في الدعم والالتزام، المحور الثالث. الهيكل التنظيمي والإدارة العليا والموارد والتمويل والمشاركة (Aloan، ٢٠٢٢).

ونتيجة لذلك، يستخدم قطاع الأعمال مخرجات الجامعة لتلبية احتياجاته من الموارد البشرية المتخصصة، ويستفيد من البحوث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمؤسسات القطاع الخاص، وينقل المعرفة الجامعية الحديثة إلى الواقع التطبيقي ويستخدمها لإنشاء منتجات أو أساليب جديدة، وإنشاء عناصر جديدة أو تحسين العناصر الحالية، بالإضافة إلى استراتيجيات الشركة الحالية. كما أن التعاون طويل الأمد يقلل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية المستوردة، ويخفض التكاليف، ويعزز العائد الاقتصادي للقطاع الخاص، ويحدد اتجاهات البحوث ونتائجها، ويفتح إمكانية استخدام وتشغيل المختبرات التجريبية الجامعية بالإضافة إلى الخدمات والمرافق العلمية الأخرى (بن موسى، ٢٠١٨).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

وفقًا لليوفيتيني (٢٠١٣)، فإن القدرة التنافسية في قطاع الأعمال هي قدرة المنظمات الاقتصادية على استخدام مواردها الداخلية والخارجية من أجل التكيف مع ظروف السوق المتغيرة وتقديم الخدمات المثلى للأفراد. بالإضافة إلى ذلك، أشار ليسترا إلى أن قدرة القطاع الاقتصادي لدولة ما على تحسين مستوى أدائه وفقًا لمجموعة من الأهداف التجارية والاجتماعية والاقتصادية هي مفهوم القدرة التنافسية في قطاع الأعمال (ليسترا، ٢٠١٥).

قدم فلاق (٢٠١٦) تعريفاً للقدرة التنافسية في قطاع الأعمال على النحو التالي: القدرة التنافسية هي المفهوم الاستراتيجي الذي يمثل الوضع التنافسي النسبي المستقر والمفضل للمنظمة فيما يتعلق بمنافسيها، كما يتضح من قدرتها على تقديم السلع والخدمات المتميزة من المنافسة. وبحسب محمد (٢٠١٦)، فإن التنافسية هي حصيلة مجموعة من القوى التي تتكامل مع بعضها البعض، سواء داخل المنظمة أو خارجها، للتأكد من ملامح النشاط والقدرة التنافسية لهذه الأخيرة. علاوة على ذلك، يتم تعريف القدرة التنافسية على أنها قدرة المنظمة على ترسيخ نفسها في السوق من خلال تمييز نفسها عن المنافسة والتفوق على المنافسين خلال فترة زمنية محدودة ومحددة مسبقًا.

في العصر الحديث، تولي المؤسسات أهمية كبيرة للقدرة التنافسية. إنه يعمل في بيئة معقدة وغير مؤكدة ومتقلبة ومتغيرة للغاية. وبالتالي، ومن أجل الحصول على ميزة تنافسية وفرصة أساسية لتحقيق ربحية مستمرة مقارنة بمنافسيها، تسعى المنظمات إلى التميز من خلال الاستفادة القصوى من مواردها وقدراتها لتطوير وتحسين الأداء وهذا يتيح لهم تعزيز مكانتهم في السوق وزيادة حصصهم في السوق (بوحسن، ٢٠١٩).

نظرًا لأنها تمكن الشركات من محاولة تحقيق أقصى استفادة من مواردها وقدراتها الداخلية والخارجية لتنفيذ أنشطة خاصة تساعد في خلق قيمة تلبي احتياجات العملاء والأعمال التجارية في الأسواق الدولية، يُنظر إلى القدرة التنافسية كوسيلة لمساعدة الشركات على إنشاء القيمة للعملاء وتحقيق أرباحهم الخاصة بطريقة مميزة ومستدامة داخل السوق العالمية (Tallman, ٢٠١٨).

ولأنها عنصر استراتيجي حاسم يتيح فرصة أساسية للمنظمات ممثلة في المركز المتميز الذي تحصل عليه المنظمة وهذا التفوق الذي يكون على شكل قيمة مضافة للمستهلك، والذي يأخذ شكل انخفاض الأسعار،

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

فإن القدرة التنافسية مهمة في مجموعة متنوعة من قطاعات الأعمال فيما يتعلق بالمنافسين، أو على شكل سلعة أو خدمة فريدة، سعياً للحصول على حصة سوقية أو على الأقل البقاء في السوق (فلاق، ٢٠١٦).

من خلال الحصول على حصة سوقية أكبر من المنافسين، تعد القدرة التنافسية أيضًا بمثابة مؤشر إيجابي على أن المنظمة في وضع قوي في السوق. ومن ناحية أخرى، تعد الميزة التنافسية التي تكتسبها المنظمة من خلال تنمية معرفتها التنافسية وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء المستقبلية سلاحًا تنافسيًا حاسمًا لمواجهة العقبات التي يفرضها السوق والمنظمات المنافسة عملية تحديد التقنيات والكفاءات المفيدة التي تسمح لهم بالتكيف بسرعة مع الفرص المتغيرة (الربيعي، ٢٠١٥).

وعلى نحو مماثل، يمكن لقطاع الأعمال تحقيق الربح من خلال فرض رسوم على السلع والخدمات أكبر من تكلفة إنتاجها في السوق المفتوحة، وبدلاً من ذلك، تعد المنافسة عادة عنصرا ضروريا في أي سوق. ومن أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية، يجب على المؤسسة أن تعمل على اكتساب ميزة على منافسيها وتحقيق الربح من خلال تقديم خدمات قيمة للعملاء (اليزيدي، ٢٠٢٤). الطريقة الوحيدة للشركات لتتميز عن المنافسة هي إنشاء استراتيجية تتماشى مع احتياجات السوق وتتوافق مع مواردها وقدراتها. ويمكن القيام بذلك من خلال عملية ابتكار المنتجات، حيث يلعب قطاع الأعمال دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي (سالم،٢٠٢١).

بالإضافة إلى ذلك، من خلال تحديد الأهداف وتقييم القدرات التنظيمية وفحص السوق الصناعية، تساعد القدرة التنافسية في بقاء قطاع الأعمال في مواجهة المنافسة المكثفة والمعقدة وكذلك بقاء المنظمات ونجاحها على المدى الطويل. وبالتالي، في ضوء البيئة غير المستقرة، تدرك الشركات الدور الحاسم الذي تلعبه القدرة التنافسية محليًا وعالميًا لأنها تسهل فهم احتياجات العملاء وتطوير الاستراتيجيات التي تمكن قطاع الأعمال من دخول السوق بنجاح (عبدالله, ٢٠١٥).

وفي نفس السياق تعمل المنافسة على تسوية القيم الفردية، وتوزيع الأرباح حسب تكاليف العمالة المختلفة، وتنظيم تدفق الأموال عبر القطاعات الرائدة. كما أنه يساعد قطاع الشركات على تحديد وتطوير قيمة سرقة العناصر (Gafurovich, ٢٠١٨). ولأنها تسهل التفاعل بين مختلف الشركات وتمكنها من تنفيذ رؤى جديدة لنمو الشركة، فإن القدرة التنافسية هي عامل دافع في الاقتصاد (ميدلين، ٢٠١٥).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

نظرا لبيئة العمل الديناميكية التي تعمل فيها المنظمات لتنظيم الأعمال بشكل فعال، تعمل المنظمة على الاستفادة القصوى من عوامل البيئة الخارجية واستخدامها بنجاح في البيئة الداخلية وقد تزايد الاهتمام بتطبيق القدرة التنافسية في قطاع الأعمال في الآونة الأخيرة سنوات (ميلوشيفا، ٢٠٢٠). يجب على كل منظمة أعمال أن تواجه السوق لتحقيق الربح، وتساعد الإستراتيجية التنافسية الفعالة المؤسسات على البقاء واقفة على قدميها في السوق بناءً على هذه الاستراتيجيات. ونتيجة لذلك، تعد القدرة التنافسية عنصرًا جيدًا للأعمال وعاملًا مهمًا يؤثر على بيئة الأعمال في أي صناعة(Kaunyangi, ٢٠١٤).

بغض النظر عن حجم الشركة أو وجود منافسين في صناعتها، تظل القدرة التنافسية واحدة من أهم العوامل في بيئة الأعمال اليوم. يمكن تحسين وضع المنظمة في السوق باستخدام التكتيكات التنافسية (Adom، ٢٠١٦). يمكن لأي شركة أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة من خلال رفع مستوى إنتاجها، وتزويد العملاء بخدمة أفضل من المنافسين، وخفض النفقات لتظل قادرة على المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي. وهنا تستمد القدرة التنافسية للدولة من العديد من الصناعات والمؤسسات. إن المشهد التنافسي موجود على مستوى قطاع الأعمال، ولا يمكن الوصول إلى الصناعات التنافسية في غياب المنظمات القادرة على المنافسة، وبالتالي خلق اقتصاد تنافسي (سالم،٢٠٢١)

٥,٢ مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد قطاع الأعمال مصدرًا رئيسيًا للإلهام والدافع لتحويل الأعراف المجتمعية وزيادة الوعي بثقافات الشركات الناجحة. بالإضافة إلى ذلك، فهي بمثابة أحد أهم مداخل التنمية الاقتصادية في الثقافات الحديثة، خاصة في ظل التقدم الاقتصادي الهائل الذي سمح للعديد من الدول المتقدمة بالتأثير بشكل فعال ومواصلة التنمية الاقتصادية (ياسين، ٢٠١٨). لقد نما قطاع الأعمال ليصبح أحد أهم وأقوى محركات التنمية الاقتصادية والقوة الأكثر تأثيراً على حالة الاقتصاد في جميع المجتمعات المتقدمة من خلال مساعدة أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والمبتكرة، وكذلك كأصحاب الأفكار المبتكرة الذين يجسدون فئة رواد الأعمال والمكلفين بالإشراف على مثل هذه المشاريع المبتكرة. وكذلك النمو. وعلى غرار ذلك، تعد قطاعات الأعمال أداة لتسهيل تبادل وتسريع عمليات الابتكار عبر مختلف الصناعات. ويتم تحقيق ذلك بعدة طرق، أحدها هو تحفيز الطاقات البشرية المبدعة والمبتكرة (علي، ٢٠٢٠).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

تواجه العديد من الدول مشكلة كبيرة في مواكبة التغيرات السريعة في النشاط الاقتصادي، وهو ما يتعين عليها القيام به لتجنب التراجع الاقتصادي. ومن الضروري العمل بشكل مستمر لمواكبة تطور العلوم والتكنولوجيا نظرا لأهميتها المتزايدة في تقدم المجتمع ودخول الدولة في مجال واسع من المعرفة. ومنذ فجر عصر المعرفة، اختفت تقريبا الفجوة بين المعرفة العلمية والتنفيذ العملي على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، ومن أجل مواكبة هذه التغييرات، لا بد من العمل بشكل مستمر نحو التطوير (اليزيدي، ٢٠٢٤).

يعتبر نمو قطاع الأعمال وتوسيعه وتحسينه أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. تعتبر قطاعات الأعمال ذات أهمية كبيرة للمجتمع لأنها تتشابك مع التنمية الاقتصادية، حتى لو لم يكن هناك منافسة بين هذه المبادرات، على الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل وانتشار الكيانات الضخمة (سالم،٢٠٢١).

لقد فكر العديد من الخبراء والمهتمين بالعناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النمو الاقتصادي المحلي. وبحسب أحد التعرفيات فإن التنمية الاقتصادية هي عملية التغيير التي تحدث ضمن محددات سياسة عامة تعبر عن تلبية احتياجات الدولة من خلال الاستفادة من الموارد المحلية وإقناع الناس بالمشاركة وكسب الدعم المادي والمعنوي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستوى دخل الجميع (عبدالله، ٢٠٢١)

ومن خلال عملية النمو الاقتصادي، يتم تشجيع قطاع الأعمال والمجتمع المدني على التعاون بشكل فعال، مما يؤدي إلى حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها هذه الأطراف على المستوى المحلي. وبهذا المعنى، فإن الغرض من التنمية الاقتصادية هو تمكين جميع الشركاء من استخدام العمالة ورأس المال والموارد المحلية بشكل أكثر كفاءة من أجل تحقيق الأهداف والأولويات المشتركة، مثل خفض معدلات الفقر وتوفير الضروريات وفرص العمل (علي، ٢٠٢٠).

من المسلم به على نطاق واسع أن التنمية الاقتصادية هي فكرة واسعة ذات جوانب اجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية وتكنولوجية عديدة. لا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجرد زيادة الدخل الشخصي. لذلك، لكي يتبع ذلك التقدم الاقتصادي، من الضروري التحديث وفقًا للاتجاهات السائدة، وزيادة الاستثمار، وتنفيذ استراتيجيات التنمية المدروسة بشكل شامل (اليزيدي، ٢٠٢٤).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

أما بالنسبة لتعريف سميث (٢٠٠٦)، فإن التنمية الاقتصادية هي التغيير المتعمد في هيكل النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الصناعي، مع الأخذ في الاعتبار الجانب الاجتماعي لتحقيق العدالة في توزيعه. وفقًا لـ Liučvaitienė (٢٠١٣)، فإن قدرة المنظمات الاقتصادية على استخدام مواردها الداخلية والخارجية لتلبية متطلبات السوق المتغيرة وتقديم أفضل الخدمات الممكنة للأفراد هي تعريف القدرة التنافسية في قطاع الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، أشار ليسترا (٢٠١٥) إلى أن قدرة القطاع الاقتصادي لدولة ما على تحسين مستوى أدائه وفقًا لمجموعة من الأهداف التجارية والاجتماعية والاقتصادية هي فكرة التنافسية في قطاع الأعمال. وفقاً لفلاق (٢٠١٦)، فإن القدرة التنافسية في قطاع الأعمال هي مفهوم استراتيجي يمثل الوضع التنافسي النسبي الجيد والمستمر للمنظمة فيما يتعلق بمنافسيها. ويتم التعبير عن هذه القدرة التنافسية من خلال توفير السلع والخدمات التي تتمتع بصفات مميزة تميزها عن المنافسين.

وبحسب محمد (٢٠١٦)، فإن التنافسية هي حصيلة مجموعة من القوى التي تتكامل مع بعضها البعض، سواء داخل المنظمة أو خارجها، للتأكد من ملامح النشاط والقدرة التنافسية لهذه الأخيرة. وفقًا لسليمان (٢٠١٨)، فإن القدرة التنافسية هي قدرة المنظمة على ترسيخ نفسها في السوق من خلال تمييز نفسها عن المنافسة والتفوق على المنافسين خلال فترة زمنية محددة مسبقًا وطويلة الأجل. وفقًا لجافوروفيتش (٢٠١٨)، فإن القدرة التنافسية هي عملية اقتصادية تنبثق من تفاعل منظمات قطاع الأعمال والتواصل مع بعضها البعض لتقديم آفاق أفضل لتسويق العناصر التي تلبي رغبات العملاء.

ولذلك، تشير القدرة التنافسية، بحسب بوفلفل (٢٠١٨)، إلى قدرة المنظمة على الحفاظ على الربحية من خلال تطوير خدمات أو منتجات جديدة ذات جودة عالية وتقدم بأقل تكلفة ممكنة. ويشير أيضًا إلى قدرة المنظمة على تسويق هذه الخدمات أو المنتجات بنجاح وتلبية احتياجات ورغبات عملائها باستمرار. ووفقا لفيليكس (٢٠١٩)، فإن القدرة التنافسية لقطاع الأعمال هي ما يدفع الإنتاجية والنمو، مما يمكنه من التركيز على الصناعة، ودخول الاقتصادات المتقدمة، وتوليد فرص العمل، وزيادة الإنتاج.

وفقًا بن تفات (٢٠٢٠)، فإن القدرة التنافسية في قطاع الأعمال هي عملية اتخاذ قرارات استراتيجية في بيئة غير مؤكدة تؤثر وتوجه تصرفات الأشخاص والمنظمات المنخرطة في الصراع من أجل السعي لتحقيق أهداف ونتائج معينة. ووفقاً لسالم (٢٠٢١)، تشمل التنافسية جميع المساعي التنظيمية، بما في ذلك تلك الموجودة

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

في مجالات الجودة الإدارية والتسويق والتصنيع وغيرها من المجالات. وتعرف أيضًا بأنها قدرة المنظمة على مواجهة المنافسين والتغلب عليهم. وفقًا للموقع الرسمي للمركز الوطني للتنافسية (٢٠٢٣)، يتم تعريف التنافسية أيضًا على أنها قدرة الدولة على تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع مؤسساتها وسياساتها ومواردها من أجل تحسين مستوى وكفاية الخدمات المقدمة لعامة الناس. العام وكذلك قطاع الأعمال. مما يساعد الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الميزة التنافسية. قدرة الدولة على تعظيم الاستغلال.

٥,٣ قطاع الأعمال ودوره في دعم التنمية الاقتصادية

نظراً للاقتصاديات الحالية، حيث يعتمد الإنتاج بشكل أساسي على مدخلات العلم والتكنولوجيا بالإضافة إلى المهارات البشرية والعقلية، كان على هذه المنظمات والقطاعات التكيف مع هذه الظروف من أجل الحفاظ على مركزها التنافسي. وقد أصبح ذلك ضروريا لدورهم في خلق الميزة التنافسية سواء على المستوى المحلي أو العالمي (بوفلفل، ٢٠١٨). ومن أجل تحسين قدراتها التنافسية، واكتساب ميزة على المنافسين، وضمان بقائها ونموها في الأسواق، يجب على المنظمة الآن التكيف مع هذه التغييرات من خلال الاعتماد على الميزة التنافسية كمقياس للقوة الاقتصادية. إن استخدام الميزة التنافسية كمقياس للصحة الاقتصادية يمكن أن يساعد الشركة على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة، وتتفوق على منافسيها، وتؤمن مكانها في السوق (عبد الله، ٢٠٢١).

إن التغيرات المختلفة التي تحدث في بيئتهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لها تأثير على منظمات الأعمال في الوقت الحاضر. ومع اتجاهات العولمة وغيرها من العوامل التي تشكل تحديا خطيرا لنموذج الأعمال التقليدي، فإن قطاع الأعمال اليوم يحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى. إذ تسعى لمواكبتها من خلال نهج استباقي يمكنها من التفوق على المنافسين وتحقيق التميز في المجتمع، فإن الأمر لا يقف عند حدود التأثير، بل يتجاوزها. واستمر في إحداث تأثير كبير على المجتمع كمورد لأهم مدخلاته الحيوية ومنفذ لنتائجه (سوفي، ٢٠١٩). ومن خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي وإنشاء شبكة واسعة من العلاقات الدولية، يسعى توسع قطاع الأعمال العام أيضًا إلى تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال فتح أسواق جديدة للسلع وتعزيز المنافسة.

ونتيجة لذلك، يستخدم قطاع الأعمال الارباح لتلبية احتياجاته من الموارد البشرية المتخصصة، ويستفيد من البحوث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمؤسسات القطاع الخاص،

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

وينقل المعرفة الحديثة إلى الواقع التطبيقي ويستخدمها لإنشاء منتجات أو أساليب جديدة. كما أن التعاون طويل الأمد بين قطاعات الاعمال يقلل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، ويخفض التكاليف، ويعزز أرباح القطاع الخاص، ويحدد اتجاهات البحث ونتائجه (بن موسى، ٢٠١٨).

تتطلب التنمية الاقتصادية عمل قطاعي الأعمال العام والخاص معًا لتبني خطط من شأنها تحقيق الاستخدام الأكثر كفاءة وتنافسية للموارد المتاحة. لقد أثبتت التجارب العالمية أن التدخل والدعم الحكوميين وحدهما لا يمكنهما دعم التنمية الاقتصادية؛ وبدلاً من ذلك، يجب على القطاع الخاص أن يعمل كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز معدلات النشاط الاقتصادي، وتعزيز قدرة الاقتصادات المحلية على المنافسة، وتحسين جودة وفعالية الخدمات العامة المحلية، وخاصة في مجالات البنية التحتية والمرافق العامة (شريط، ٢٠١٦).

في العصر الحديث، تولي المؤسسات أهمية كبيرة للقدرة التنافسية. وهي تعمل في بيئة معقدة وغير مؤكدة ومتقلبة ومتغيرة للغاية. وبالتالي، ومن أجل الحصول على ميزة تنافسية وفرصة أساسية لتحقيق ربحية مستمرة مقارنة بمنافسيها، تسعى المنظمات إلى التميز من خلال الاستفادة القصوى من مواردها وقدراتها لتطوير وتحسين أدائها وهذا يتيح لهم تعزيز مكانتهم في السوق وزيادة حصصهم في السوق (بوحسان، ٢٠١٩).

٥,٤ مظاهر التنافسية في قطاع الأعمال في سلطنة عُمان ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية

نظرًا لأنها تمكن الشركات من محاولة تحقيق أقصى استفادة من مواردها وقدراتها الداخلية والخارجية لتنفيذ أنشطة خاصة تساعد في خلق قيمة تلبي احتياجات العملاء والأعمال التجارية في الأسواق الدولية، يُنظر إلى القدرة التنافسية كوسيلة لمساعدة الشركات على إنشاء القيمة للعملاء وتحقيق أرباحهم الخاصة بطريقة مميزة ومستدامة داخل السوق العالمية (Tallman, ٢٠١٨).

بالإضافة إلى ذلك، تعد القدرة التنافسية بمثابة مؤشر جيد لقوة المنظمة في السوق لأنها تمنحها حصة سوقية أكبر من المنافسين. ومن ناحية أخرى، تعد الميزة التنافسية أداة حاسمة للتعامل مع تحديات السوق والمنظمات المنافسة لأنها تسمح للمؤسسة ببناء معرفتها التنافسية وقدرات احتياجات العملاء المستقبلية من خلال تحديد التقنيات والمهارات المفيدة التي تسمح لهم بالتكيف بسرعة مع التغيير (الربيعاوي ٢٠١٥).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

تتمتع السلطنة بمميزات عديدة تتيح لها القيام بمهامها، وعلى رأسها الاستقرار السياسي والاقتصادي والعلاقات الخارجية. ومما يعزز مكانة السلطنة كمركز تجاري عالمي دور الموقع الاستراتيجي في خلق وتنمية الشراكات التجارية مع الدول الأخرى وجذب استثمارات أجنبية مباشرة عالية الجودة تلبي الطلب العالمي المتزايد. كما يؤدي ذلك إلى زيادة القاعدة الإنتاجية لمختلف الصناعات وتعزيز مساهمة السلطنة في الناتج المحلي الإجمالي من قطاعات التصدير (الموقع الرسمي لاتحاد المصارف العربية، ٢٠٢٠).

تشتهر سلطنة عمان بطموحاتها الهائلة ومبادراتها الطموحة، وانخفاض مستويات الضرائب والبيروقراطية، والاستقرار، والانفتاح القانوني. وهذا يمنح المستثمرين إطارًا تشريعيًا يعمل بشكل فوري وخالي من المتاعب، بينما يسمح لهم أيضًا بإطلاق شركاتهم بسرعة وبأقل قدر من الروتين. إلى جانب تكاليف الإعداد والتشغيل التنافسية، توفر سلطنة عمان للشركات التي لها مقرات رئيسية آخذة في الارتفاع مساحات عمل ومكاتب ممتازة وبأسعار معقولة في جميع أنحاء البلاد (الموقع الرسمي لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ٢٠٢٣).

إلى جانب المرافق التقنية ذات المستوى العالمي، تفتخر سلطنة عمان ببعض أفضل الموانئ والمطارات والطرق في العالم، بالإضافة إلى العقارات الصناعية والتجارية. إنه يوفر كل الضروريات لنجاح أي عمل أو مؤسسة طموحة. لقد تحسنت الخدمات الصناعية والمكاتب والإسكان في سلطنة عمان نتيجة للنمو الاقتصادي المطرد والناجح في البلاد. وقد أدى ذلك إلى تحسين قدرة السلطنة على جذب المواهب والاستثمارات والاحتفاظ بها بالإضافة إلى خلق إمكانيات تجارية ممتازة (الموقع الرسمي لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ٢٠٢٣).

علاوة على ذلك، ما يميز سلطنة عمان عن العديد من الدول الأخرى في المنطقة هو تكاليف أعمالها التنافسية. ومن حيث التأثير الإجمالي لمكونات الأعمال عالية التكلفة، مثل العمالة والمرافق والمرافق والنقل ونفقات التمويل والضرائب، تُصنف عمان من بين الدول الأكثر فعالية من حيث التكلفة في الشرق الأوسط، وفقًا للبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تعد عمان من بين الدول الأكثر اقتصادًا في الشرق الأوسط لممارسة الأعمال التجارية عند النظر في التأثير الكامل للعناصر المكلفة مثل العمالة والمرافق والمرافق والنقل وتكاليف التمويل والضرائب (علي، ٢٠٢٠).

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

بالإضافة إلى ذلك، توفر السلطنة فرصًا استثمارية تعمل على تشجيع الاستثمار وتسهيله. ونظراً لحضور وعظمة الموانئ العمانية، فإن الموقع الجغرافي الفريد للسلطنة، والذي يطل على الممرات البحرية الإقليمية والدولية، يخلق فرصاً للتجارة والاستثمار الحرين. وبالإضافة إلى ذلك، تتميز السلطنة بوجود بنية تحتية سليمة، واقتصاد مستقر، وموارد العمالة الماهرة التي تضمن السيولة للمستثمرين. وتسن السلطنة القوانين وتضع السياسات لتشجيع هذا الاتجاه التجاري (البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الالكترونية "عماننا"، ٢٠٢٣).

الخاتمة والتوصيات

يمر العالم بتغييرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة، فمع التطور والسعي للحصول على الموارد الأكثر تطور الأمر الذي أدى لزيادة الطلب على المعلومات، قطاع الاعمال لا يكتفي بالبحث عن كيفية التكيف مع المحيط بل يحاول إثبات قدراتها، من أجل البقاء والاستمرارية، وهذا يتطلب منه التأقلم مع التغيرات التي تؤدي إلى تحسين الوضع المالي والاقتصادي والتنافسي بين المؤسسات الذي يؤهلها إلى خلق مكانة في المحيط واكتساب تنافسية بين المؤسسات. تناول هذا البحث مفهوم التنافسية في قطاع الاعمال ومدى اهميتها، اضافة الى مفهوم التنمية الاقتصادية. الى جانب معرفة مظاهر التنافسية في قطاع الاعمال العُماني ودوره في دعم التنمية الاقتصادية. وقد أوضح هذا البحث أن قطاع الاعمال يستطيع أن يلعب دور فعّال في تعزيز التنافسية وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية من خلال تشارك قطاعات الاعمال في مشروعات البنية الاساسية والمرافق العامة ومن خلال المساهمة في المشاريع الانتاجية والخدماتية المختلفة.

كما أن التجربة العُمانية أظهرت أن عُمان لديها العديد من المقومات والمظاهر التي تدعم التنافسية في قطاع الاعمال، حيث انه و بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى في المنطقة، توفر سلطنة عمان تكاليف أعمال تنافسية. من حيث التأثير الإجمالي لمكونات التكلفة العالية للأعمال، مثل العمالة والمرافق والمرافق والنقل وتكاليف التمويل والضرائب، يصنف البنك الدولي سلطنة عمان كواحدة من أكثر الدول فعالية من حيث التكلفة في الشرق الأوسط. استناداً لذلك، يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات، منها:

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية

العدد الثالث والسبعون شهر (يونيو) 2024

ISSN: 2617-9563

١. انشاء مشاريع ريادية في سلطنة عُمان تساهم في تحفيز اطلاق المشاريع الريادية وتبسيط الاجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع وتخطي العثرات التي تقف امام انشاء اي مشاروع ريادة من قبَل اصحاب المصالح والمشاريع المبتدئين.

٢. تنمية قطاعات الاعمال بشكل اكبر في السلطنة وزايدة الاهتمام برعاية المبتكرين واصحاب المصالح الميتدئين من خلال تقديم الحوافز وتشجيعهم على الاستثمار المحلي من أجل رفع مستوى نجاح المشاريع الريادية وقطاعات الاعمال وبالتالي تنمية اقتصاد السلطنة.

٣. تسهيل امكانية المواطنين العُمانيين من الحصول على تمويل لتنمية مشاريعهم.

٤. تعزيز الابتكار والمهارات والابداع وتحفيز اصحاب المشاريع على استغلال الفرص لتعزيز قدراتهم التنافسية.

٥. زيادة فرص العمل وتوفير رأس المال الكافي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية في قطاعات الاعمال والتي تسهم في خفض البطالة وتنمية الاقتصادي المحلي.

المراجع

أبو راشد، ميرفيت محمد سلامه. (٢٠٢١). أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية بالمنظمات غير الحكومية المحافظات الجنوبية الفلسطينية) دراسة حالة: اتحاد لجان العمل الصحي) . (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين.

اليزيدي .(2024) .دور ريادة االعمال في تعزيز التنمية االقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة .*ملجلة العربية للإدارة*.20-1 ,(4)*44* ,

بن تفات، عبد الحق؛ بن جرورة، حكيم. (٢٠٢٠). *تسويق العلاقات مدخل لتعزيز علاقة المؤسسة بزبائنها في بيئة تنافسية*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

بن موسى، محمد. (٢٠١٨). تحديد ملامح الإطار التفاعلي بين الجامعة وقطاع الأعمال ودوره في دعم التنمية الاقتصادية. *مجلة دفاتر اقتصادية*، ١٠ (٢)، ٢٣٥-٢٤٩.

بوفلفل، سهام. (٢٠١٨). *الذكاء الاقتصادي كمدخل استراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة العربي بن مهيدي أو البواقي، الجزائر.

علي .(2020) .حاضنات الاعمال و دورها في دعم رواد الاعمال و دعم التنمية الاقتصادية ,*11* . 1-25.

موقع وزارة الاقتصاد سلطنة عمان. (٢٠٢٤). *الأخبار*. تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٥، المتاح على الرابط: https://www.economy.gov.om/NewsDetails.aspx?id=223

موقع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. (٢٠٢٤). *استثمر في عمان*. تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٦، المتاح على الرابط: https://tejarah.gov.om/invest-in-oman-page

موقع وزارة الاقتصاد سلطنة عمان. (٢٠٢١). *خطة التنمية الخمسية العاشرة*. تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٤، المتاح على الرابط: https://faolex.fao.org/docs/pdf/oma215342.pdf

موقع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. (٢٠٢٤). *عن الهيئة*. تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٥، المتاح على الرابط: https://opaz.gov.om/opaz/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9

الموقع الرسمي لوكالة الأنباء العمانية. (٢٠٢٣). *وزارة المالية تصدر منشورًا ماليًا*. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١١، المتاح على الرابط التالي: https://omannews.gov.om/topics/ar/112/show/384608.

محمد، جمال هداش؛ محمد، ليلى عبدالكريم. (٢٠٢١). *نظم المعلومات المالية والمصرفية*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ياسين, ع .(2018) .دور القطاع الخاص في دعم التنمية االقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر.28=1 .